اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية اي لا يمكن ذلك في الذهن بمعنى انه لا يمكن
ادراكها بدون ادراكه كالزوجية للاربعة او في الخارج بمعنى
انه لا يمكن وجودها بدونه فيه كالسواد للحبشي ويسمى الاول لازم الذهن
والثاني لازم الوجود او عن حيث هي هي بمعنى انه لا يمكن وجودها بأحد الوجو دين
منفكة عنه كلون احدى زوايا المثلث قتوجهة والاخريين حادتين او كون
زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج
لابد وان يتصف بما ذكر ويسمى لازم الماهية كالفناحك بالقوة الضاحك
مشتق من الفحك وهو انبساط الوجه مع انكشاف مقدم الاسنان
من سرور او نحوه وتكون انكشاف مقدم الاسنان لها دخل في مسماه
سمي مقدمات الاسنان ضواحك والقوة فسرها بعضهم بامكان حصول
الشيء مع انعدامه وبعضهم بامكان الحصول مطلقا اي غير معتد بالعدم وهو
المراد هنا ولا شك ان الضاحك بالقوة بهذا المعنى لازم للانسان ذهنا
وخارجا لحصول الضحك بالفعل له بالمشاهدة او لا يمتنع انفكاكه اي
يمكن انفكاكه عنها ولو في وقت ما هو الوضع المفارق اي يمكن مفارقة
سواء وقت بالفعل بر عشرة الخجل او بطوكا لشباب او دوام تقوا صلا كالفقر
الدائم لمن لم يكن غناه عادة والفرق بين هذا وبين لازم الوجود كالسواد
ان هذا يمكن الزوال وذلك غير ممكن الزوال تامل اما ان يختص بحقيقة
واحدة اي بافرادها لان الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هي هي اي
بقطع النظر عن الافراد والمراد بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية كالفاحك
في الانسان والماشي واللون في الثانية خلافا لمن قال انها لا تكون الا للنوع
وهو الخاصة قد مها على العرض العام لان مفهومها وجودي وهو عدمي لان الخاصة ما اختص بحقيقة واحدة والعرض العام ما عم كما
يأذكر وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقا اي لم تقيد بشيء
دون شيء كالفناحك للانسان واضافية ويقال لها غير مطلقة وهي
التي تكون بالنسبة الى شيء دون شيء كالماشي بالنسبة الى الانسان
باعتبار كونه مقابلا للحي لا باعتبار كونه مقابلا للبقية انواع الحيوان
مختص بها اورد عليه ان الضاحك مطلقا لا يختص بتلك الحقيقة بما قيل
ان

ان الملائكة والجن يضحكون ويتلون ايضا واجيب بان التحقيق عند الحكما
ان حالهم لا يقتضي ضحكا ولا بكا ولا يناقض ما ورد في السنة عن نسبة
الضحك الى الملائكة والى الجن لان المراد به النفي مجازا من باب اطلاق اسم
المسبب على السبب فشرطوا ان تكون الخاصة لازمة ثم بل صرح بعضهم
انهم شرطوا ذلك في تسميتها خاصة وليس ذلك بل انما شرطوا ذلك
في الخاصة المعرف بها لاشتراكهم المتساوي بين المعرف والمعرف واما المتاخرون
فلم يشترطوا ذلك لان المدار عندهم على تصور المعرف بوجه ما وهو حاصل
بالمفارقة ولا حاجة لقوله فقط بعد واحدة قد يقال الحاجة اليه لان
قوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة يشامل الكليات الخمس وقوله فقط
يخرج الجنس والعرض العام لكونهما يقالان ايضا على ما تحت حقايق والظاهر
ان الجنس خارج بقوله قولا عرضيا فالحاجة الى القيد انما هي بالنسبة للعرض
العام تامل والخاصة قد تكون للجنس كما تقدم لمصان الخاصة
ما اختص بحقيقة واحدة وكان ظاهرها لا تكون للجنس افاد انها قد
تكون له فيكون بمنزلة الاستدراك على كلام الحصر وقوله كاللون للجسم قد يقال
هو قايم بالجوهر الفرد ايضا لان الجسم مركب عنده والقايم بالكل قايم باجزايه
فلا يكون خاصة لهذا الجنس على انه قد يقال لا يلزم كون اللون لازما للجسم
لان بعض افراده كالهوا واللون له وكل خاصة نوع كالفناحك للانسان
خاصة لجنسه كالحيوان بمعنى انها لا تتجاوزه الى غيره لانه يلزم من عدم
مجاوزة الخاص عدم مجاوزة العام ضرورة انه لو جاوز العام جاوز الخاص
وليس المراد ان خاصة النوع توجد في كل فرد من افراد الجنس لعدم صحة
ولا ينعكس اي عكسا كليا لان بعض خواص الجنس لا تكون خاصة
للنوع كالحياة الخاصة بالحيوان فانها ليست خاصة لنوعه كالانسان
وهو العرض العام سمي بذلك لعمومه حقايق مختلفة لازم لماهية
الحيوانات اي انواعها فتكون عرضا عاما لها بهذا الاعتبار واما بالنظر الى
القدر المشترك بين الانواع وهو الحيوان فانه خاصة لازمة له ان اخذ
بالقوة ومفارقة ان اخذ بالفعل على ما تحت حقايق مختلفة
اورد عليه انه صادق على خواص الاجناس كالماشي للحيوان